ص ١).

لكن بيكر، في ختام جولته الثانية، خرج بعنوان «مؤتمر اقليمي» باشراف القوتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، وذلك لتجاوز حساسية اسرائيل تجاه كلمة «مؤتمر دولي»، حسب بعض المراقبين؛ ولم تلق الدعوة الى مؤتمر اقليمي ترحيباً في الاوساط الرسمية العربية المعنيّة. فقد قالت مصادر مطلعة، في القاهرة، «ان موقف القاهرة تجاه اجراءات دفع جهود السلام تعتمد على عدة نقاط، أهمها: ١ ـ ان مصر ترى ان المؤتمر الدولي للسلام هو الاطار السياسي المناسب لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مع ضرورة الاعداد له الاعداد المناسب؛ ٢ ـ ان مصر ترفض ما يطرحه الجانب الاسرائيلي بشأن اجراء محادثات اسرائيلية مع كل دولة عربية على حدة؛ ٣ ـ ان مبدأ الارض مقابل السلام يمثّل مبدأ أساسياً في التحرّك نحو الحل العادل والشامل في المنطقة؛ ٤ ـ التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة واختيار الشعب الفلسطيني لممثليه بحرية» (**المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٩١، ص ١).

وعارضت دمشق فكرة المؤتمر الاقليمي، حيث أعلن وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، بعد زيارة بيكر الثانية لدمشق، «ان سوريا تعارض عقد مؤتمر اقليمي، وتريد عقد مؤتمر سلام تلعب فيه الامم المتحدة دوراً مهماً... [و] تمّ الاتفاق على ضرورة ان تسعى دمشق وواشنطن الى تحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الاوسط، على أساس قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى عقد مؤتمر للسلام من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة. واختلفت دمشق وواشنطن على طبيعة المؤتمر؛ وتصرّ سوريا على ضرورة قيام الامم المتحدة 'بدور مهم' في مؤتمر بشأن السلام في الشرق الاوسط... وانها تعارض الافكار الاميركية بشأن عقد مؤتمر اقليمي» (**القدس العربي**، ١٣ ـ ١٤/٤/١٩٩١، ص ١ و٤).

امّا الاردن، الذي اجتمع وزير خارجيته، طاهر المصري، في جنيف، مع الوزير الاميركي لأول مرة منذ أزمة الخليج، فقد صرّح، بعد الاجتماع، بـ «ان عمّان لا تزال تعتقد بأن عقد مؤتمر دولي للسلام [هو] أفضل وسيلة لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي... ويشدّد الاردن على ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات؛ وان أي تسوية يجب ان تقوم على أساس انسحاب اسرائيلي من الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٥/٤/١٩٩١، ص ٥). مع ذلك، قال المصري: «ان الاردن سيشارك في مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط... [اذ] 'نعتقد بأن عقد مؤتمر للسلام أمر هامّ؛ ولكننا نرى اهتماماً أكثر بجوهر ومضمون المفاوضات'؛ وان الاردن يعطي أولوية 'لتطبيق القرار [الرقم] ٢٤٢ والقرار [الرقم] ٣٣٨... ولمبدأ الارض مقابل السلام'» (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٤/٤/١٩٩١، ص ١). وكان الملك الاردني، حسين، دعا، في اثناء زيارته لفرنسا، في أواخر آذار (مارس)، «الى القيام 'ببعض الاعمال كي يتحادث الفلسطينيون واسرائيل' ... معلناً استعداده لمساعدتهم على المشاركة في تسوية سلمية» (**الحياة**، ٣١/٣/١٩٩١، ص ٣).

ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية، على لسان رئيس الدائرة الاعلامية في المنظمة عضو اللجنة التنفيذية، ياسر عبدربه، فكرة المؤتمر الاقليمي، قائلاً: «ان صيغة عقد مؤتمر، او لقاء اقليمي، بناء على اقتراح واشنطن 'غير مقبولة'، لأنها تعني 'تجميد أي تسوية للمشكلة الفلسطينية، وستؤدي الى تغييب أي اشارة الى قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بهذه المشكلة' ... [و] أكد ان 'منظمة التحرير تعتبر ان الخطوة الاولى في أي عملية للسلام تكون في عمل يصدر عن مجلس الامن الدولي الذي يتكفّل بالاشراف على تطبيق أي تسوية'» (**القدس العربي**، ١٠/٤/١٩٩١، ص ٤). وكان الرئيس الفلسطيني، عرفات، قال، في هذا الصدد، في مقابلة مع التلفزيون البريطاني: «ان مجلس الامن [الدولي] يستطيع ان يلعب دور المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**). وعاد عبدربه الى تأكيد «رفض المنظمة صيغة المؤتمر الاقليمي المقترح عقده للسلام في الشرق الاوسط، ووصفها بأنها 'غير قائمة على قرارات الشرعية الدولية... [وان] هذه الصيغة تسعى الى حلول منفردة، كما تسعى الى فصل القضية الفلسطينية عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي... [و] لا يوجد أي طرف فلسطيني خارج اطار المنظمة يشارك في مشروع كهذا'» (**الحياة**، ١٤/٤/١٩٩١، ص ٣).